كلية الخدمة الاجتماعية
قسم التخطيط الاجتماعي

استشراف العدالة الاجتماعية بين الوقائع والتصورات

ورقة عمل مقدمة الي المؤتمر العلمي التاسع
التعليم والعدالة الاجتماعية
٢٥-٢٦ ابريل ٢٠١٥م
كلية التربية
جامعة سوهاج

إعداد

حازم محمد إبراهيم مطر

مدرس بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

القاهرة

ملخص

ملخص ورقة عمل بعنوان استشراف العدالة الاجتماعية بين الوقائع والتصورات، ورقة عمل منشورة في المؤتمر العلمي التاسع التعليم والعدالة الاجتماعية، كلية التربية، جامعة سوهاج، تناولت الورقة العلمية مقدمة حول ظهور مصطلح العدالة الاجتماعية وتعريفاتها المتباينة، حيث ظهر مصطلح العدالة الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر، وكان تاريخه عموما هو تاريخ الحركات الاجتماعية والسياسية التي طالبت بحقوق الفئات الفقيرة والفئات المضطهدة بصفة عامة، فعرف الازدهار مع ازدهارها وتراجع بتراجعها، وتعدّ العدالة واحدة من أكثر الموضوعات قدسية وشيوعاً في السلوك الاجتماعي.

والعدالة الاجتماعية مفهوم أخلاقي وفلسفي يهدف لإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع، ويحرص علي المساواة بين الناس في الحقوق والفرص بمعني تكافؤ الفرص، حيث تؤكد علي مبادئ المساواة والتضامن وقيم حقوق الإنسان، لتحقيق الرقي الاجتماعي من خلال تحسين ظروف المجتمع.

وتعني العدالة الاجتماعية إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، وتوفير متساوي للاحتياجات الأساسية، كما أنها تعني المساواة في الفرص؛ أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي، ومن هنا فان تحمل الدولة لمسئولية تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة القومية من سلع وخدمات بين أفراد المجتمع إنما يهدف أولا أو أخيرا إلي حماية محدودي الدخل والي تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي وهو أمر ضروري لمصلحة المجتمع.

وتناولت الورقة أيضا أسس تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تعددت وتنوعت الوسائل والأساليب التي تستخدمها دول العالم من اجل تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية سواء بين أقاليم البلد الواحد، أو بين الريف والحضر.

وتطرقت الورقة العلمية أيضا لأبعاد وأشكال العدالة الاجتماعية، حيث ترتبط المعايير المتعلقة بالعدالة الاجتماعية بأساليب توزيع السلع والخدمات حيث أن الثروة والفقر والسلطة والتعليم والأمية تعتبر مخرجات بصورة مكررة للقواعد المتعلقة بالتوزيع للسلع والخدمات، **وتتضمن النظريات المفسرة للعدالة الاجتماعية الأشكال التالية:**-(أ) العدالة القانونية.(ب) العدالة الاتصالية.(ج) العدالة التوزيعية.

هذا بالإضافة إلي **مداخل تحقيق العدالة الاجتماعية،** حيث تعد العدالة الاجتماعية ظاهرة ذات خصوصية زمنية ومكانية وقد تشتد الخصوصية المكانية أكثر من الزمنية، إذ يرتبط مفهوم العدالة الاجتماعية بقيم وتقاليد وأعراف ومعتقدات راسخة من الصعوبة بمكان تغييرها من

وقت لأخر، ومن الصعوبة أيضا أن تذوب الفوارق والاختلافات حول مفهوم العدالة الاجتماعية بين المجتمعات التي تدين بدين واحد وتعيش تقاليد مجتمعية متقاربة، إذ تتوحد إلي حد كبير المجتمعات الإسلامية في مفهومها للعدالة الاجتماعية، حيث يكون منبع المفهوم واحدا وهو القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، وكذلك من الصعب أن يختلف مفهوم العدالة الاجتماعية في هذه المجتمعات باختلاف الحقب والأزمنة التاريخية في هذه المجتمعات، ما دامت تتمسك بالمعتقدات السماوية والأعراف المجتمعية، وهناك أربعة مداخل لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات الاجتماعية يمكن استعراضها علي النحو التالي:-

(أ) الاستحقاق كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

(ب) الاستحقاق الانتقائي.

(ج) الاستحقاق القائم علي ظروف استثنائية.

(د) تقدير الحاجات الاجتماعية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

(هـ) التكافل الاجتماعي كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ثم تناولت الورقة العلمية نظريات العدالة الاجتماعية ومنها:

(١) نظرية العدالة عند جون رولز John Rawls.

(٢) نظرية الأهلية Entitlement.

(٣) نظرية المساواتية Egaliaarian .

(٤) نظرية التعاقدية:The Contractual Theory .

(٥) نظرية الحاجات: Theory of Needs

(٦) نظرية المنفعة :Utilitarian Theory .

ثم انتهت الدراسة إلي مجموعة من الاستنتاجات ختامية ومنها:

١- الاسترشاد بتعاليم الأديان السماوية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٢- العمل علي تكافؤ القوي الاجتماعية المختلفة بالمجتمع.

٣- ضرورة التزام الدولة بتوفير وإتاحة الفرص أمام الجميع وعدم التمييز بينهم.

٤- أن تكون العدالة الاجتماعية مسئولية الدولة.

٥- تكافؤ الفرص المتاحة أمام الجميع.

واستشرافا للعدالة الاجتماعية في المجتمع المصري وبصفة خاصة في التعليم، هناك مؤشرات دالة للاهتمام بالتعليم والتأثر بالتجارب الدولية الناجحة التي فرضت نفسها وبصفة خاصة في ظل هذه التطورات الهائلة.

أولا : في ماهية العدالة الاجتماعية :.

(١) العدالة الاجتماعية : Social Justice :.

ظهر مصطلح العدالة الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر، وكان تاريخه عموما هو تاريخ الحركات الاجتماعية والسياسية التي طالبت بحقوق الفئات الفقيرة والفئات المضطهدة بصفة عامة، فعرف الازدهار مع ازدهارها وتراجع بتراجعها، لذلك طبعت النظريات التي تصارعت على مر العقود بموقعها من هذا الحراك الاجتماعي، فكانت إما ساعية لتبرير التفاوت الاجتماعي بين المواطنين بتطبيعه وإما باحثة عن سبل القضاء على هذا التفاوت، بالطبع دون أن يلغي ذلك الدرجات المختلفة في هذا التوجه أو ذاك.(١)

وتعدّ العدالة واحدة من أكثر الموضوعات قدسية وشيوعاً في السلوك الاجتماعي، ويمكن أن تتخذ وجوهاً متضاربة جداً حتى ضمن المجتمع الواحد، فأينما كان هناك أناس يريدون شيئاً، ومتى ما كانت هناك موارد يراد توزيعها، وللعدالة سيادة على غيرها من المفاهيم المقاربة، كالحرية والمساواة، ذلك أنها لا تقف عند حد معين، فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية، وفجأة يضطرون الى التوقف عند حد معين حتى لا تنقلب الحرية الى نقيضها، إلا أنهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة أن يكونوا عادلين، ولا يستطيع أي مجتمع أن يصل الى درجة الإشباع في تحقيق العدل، لأنه لا يوجد حد نهائي للعدالة، فالعدالة بهذا المعنى هي الخير العام الذي يستطيع تنظيم العلاقة بين مفهومي الحرية والمساواة.(٢)

والعدالة الاجتماعية مفهوم أخلاقي وفلسفي يهدف لإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع، ويحرص علي المساواة بين الناس في الحقوق والفرص بمعني تكافؤ الفرص، حيث تؤكد علي مبادئ المساواة والتضامن وقيم حقوق الإنسان، لتحقيق الرقي الاجتماعي من خلال تحسين ظروف المجتمع(٣)، وتستمد العدالة الاجتماعية معناها من كلمة عدل الذي يعتبر من أهم وأعظم الأهداف في الحياة الإنسانية، وتهدف العدالة الى إيتاء كل ذي حق حقه دون جور على حقوق الآخرين(٤)، وتعددت تعريفات العدالة، واختلفت من مجتمع لآخر ويرجع ذلك الى ما تتميز به من خصوصية وتجعلها تختلف في المجتمع نفسه من زمن الى آخر، وعلى الرغم من ذلك فجوهرها واحد داخل كل مجتمع، ويمكن الحكم على المجتمع من حيث التقدم أو التأخر بقدر ما تتحقق داخله من عدالة.

(٢) العدالة مفهوم متعدد الأوجه:

العدالة مفهوم يسوده الغموض، إذ يرى البعض انه يظل تجريداً في عالم العقل لا سبيل لتطبيقه في عالم الواقع، وأن ما جرى تطبيقه من العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما

هي إلا محاولات يقصد من ورائها الحفاظ على الحقوق التي أقرها القانون الطبيعي والأخلاقي[٥]، ويذهب البعض مذهباً متفائلاً بقولهم أن الطبيعة البشرية قد ارتقت عبر التاريخ، مما خلق لدى الإنسان نوعاً من الرقابة الذاتية التي تلزمه باحترام قاعدة عامل الآخرين بمثل ما تحب أن يعاملوك به، ومن ثم أصبح يمتلك شعوراً داخلياً بالعدل[٦].

ويتبنى آخرون موقفاً نسبياً بقولهم أن العدالة ما هي إلا تجل لنفوذ الأقوياء في أي زمان، فالأفراد الأكثر قوة يصبحون أكثر نجاحاً، وفي النهاية يقنعون أنفسهم والآخرين بأن وسائلهم في تحقيق الأرباح والمحافظة على مكانتهم ليست مقبولة فحسب، ولكنها مرغوبة وأخلاقية وعادلة أيضاً.[٧]

وينظر الى العدالة من منظورات فلسفية واجتماعية مختلفة، فهناك العدالة القائمة على فكرة الحق Right، وهناك العدالة القائمة على فكرة الخير، وإذا كان تحقيق مفهوم إعطاء كل ذي حق حقه يقوم على فكرة أن استحقاق الإنسان لحقه يعود لمجرد كونه إنساناً، سميت عندها العدالة بالعدالة الطبيعية Natural Justice، أما إذا كان استحقاق الإنسان لحقه يقوم على قاعدة عامة يقبلها مجتمعه، سميت عندها العدالة بالعدالة الاتفاقية Conventional Justice، وإذا كان هذا الحق يستند الى قاعدة تجعل من ينتهكها مسئولا عن فعله أمام سلطة عمومية، سميت عندها بالعدالة القانونية Legal Justice، وتشير عدالة التبادل Commutative Justice الى تلك العلاقات التعاقدية التي تلزم كل فرد أن يعطي غيره حقه كاملاً دون التفات لقيمته الشخصية أو مكانته الاجتماعية، بينما تحكم العدالة التوزيعية Distributive Justice توزيع المكافآت وتعيين العقوبات، أي تحدد استحقاقات الفرد من مكافأة أو قصاص[٨]، وتعني العدالة الاجتماعية Social Justice نوعاً من المساواة له أهميته الجوهرية في تحقيق الصالح العام.[٩]

وتتمثل العدالة السياسية في وجود دستور يضمن توزيع الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية والحقوق الطبيعية، أما العدالة الاقتصادية فتتحقق إذا ما نجح النظام الاقتصادي في إشراك جميع الأفراد في الحياة الاقتصادية، وفي توزيع الثروة عليهم بنسب تتناسب مع عملهم وإسهامهم في الإنتاج العام. [١٠]

وتتوخى العدالة الجنائية الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة، وفي الوقت نفسه تقويم سلوك الجاني الذي خرج عن إطار المجتمع، مع ضمانها لحق كل متهم في أن يتمتع بمحاكمة تتيح له الحق الكامل في الدفاع عن نفسه حتى تنتهي المحاكمة إلى قرار سليم سواء بالإدانة أو بالبراءة[١١]، ويشيع أيضاً مصطلح العدالة المطلقة أو الإنصاف Equity بوصفها عدلاً طبيعياً لاشرعياً، فالأنصاف يوجب الحكم على الأشياء بحسب روح القانون، أما العدل فيوجب الحكم

عليها بحسب نص القانون[١٢]، وفي علم النفس، يستخدم مصطلح العدالة الاجتماعية لوصف شعور معظم الناس بوجوب أن ينال الجميع استحقاقهم على أساس حاجاتهم وجهودهم.[١٣]

أما العدالة المتأصلة Immanent Justice فتعني اعتقاد الطفل في سنوات حياته الأولى بوجود عقوبات تلقائية تنبثق من الأشياء بحد ذاتها[١٤]، ويشير الاعتقاد بعدالة العالم الى وظيفة نفسية تكيفيه بالغة الأهمية، تمكّن الفرد من مواجهة بيئته المادية والاجتماعية كما لو أنها مستقرة ومنظمة، وبدون هذا الاعتقاد يصبح من الصعب على الناس أن يلزموا أنفسهم بمتابعة السلوك الاجتماعي المنظم.[١٥]

أنواع العدالة ومضامينها إن ما وراء القبول العام لقدسية الموقع الذي تتبوأه العدالة في الحياة البشرية، تكمن تناقضات ومشكلات ونزاعات حول طبيعة العدالة وجوهرها وأشكالها، سواء في الأحاديث العامة أو في العمليات النفسية، ويمكن القول أن دافع العدالة اتخذ له أربعة أنواع لم يخرج عنها طوال التأريخ البشري:[١٦]

(أ) عدالة الحاجات (العدالة الماركسية) Justice of Need Marxian :

يتم بموجبها توزيع الموارد بين الأفراد على أساس تلبية أكثر حاجاتهم إلحاحاً، بصرف النظر عن أدائهم، ودون الأخذ بمبدأ التكافؤ، مثال ذلك الأسرة، إذ يقوم الأفراد البالغون فيها بتوزيع الموارد التي يكسبونها على الآخرين طبقاً لحاجاتهم لا لمدخلاتهم.

(ب) عدالة التكافؤ Justice of Parity:

تظهر هذه العدالة لدى الأفراد المنتمين الى جماعة معينة، ممن يدركون أنفسهم بوصفهم وحدة واحدة، إذ يشترك الجميع في تقاسم المخرجات بالتساوي، الفرد من أجل الجماعة، والجماعة من أجل الفرد.

(ج) عدالة الأنصاف Justice of Equity:

تبرز في مواقف الاعتماد المتبادل، كما في السوق، حيث يعمل الفرد على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته.

(د) عدالة القانون Justice of Law:

تعني أن العدالة ليست أكثر أو أقل مما يقرره ممثلو السلطة القانونية للمجتمع، ويمكن توظيف الأسس التي تقوم عليها أشكال العدالة الثلاثة السابقة، في تطوير القوانين وتقويمها وتعديلها.

ويمكن تعريف العدالة الاجتماعية بأنها " توفير معاملة عادلة وحصة تشاركيه من خبرات المجتمع، والسعي لتمكين المواطن من حماية أدميته، حيث يتوافر له الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي والمعيشي، ويرى الخبراء انه إذا ما أردنا أن نعرف نظرية العدالة الاجتماعية القادرة على تحقيق السعادة والرخاء والتقدم فينبغي أن نطبق نظرية الإسلام في العدالة الاجتماعية في

مختلف إبعادها وصورها ومجالاتها واهم أركان العدالة الاجتماعية هي المساواة بين الناس، والتوزيع العادل للثروات، واحترام حقوق الإنسان[١٨]، فالعدالة الاجتماعية تعد محورا أساسيا من محاور الفكر والثقافة، ويصبح الفرد بها جزءا وأداة واعية قادرا على التواصل والإنتاج والبناء والارتقاء في ظل ظروف سليمة، لأنه أصبح يتمتع بحق المواطنة في المجتمع والمساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص على ضوء مقياس الكفاءة فقط وليس الوساطة والمحسوبية أو غير ذلك.

وتعني العدالة الاجتماعية إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، و توفير متساوي للاحتياجات الأساسية. كما أنها تعني المساواة في الفرص؛ أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي[١٧]، ومن المسلم به أن توفير حد ادني من العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروة وخدمات الرعاية الاجتماعية بين أفراد المجتمع يمثل احد الركائز الأساسية التي تقوم عليها كافة المجتمعات الإنسانية وان اختلفت أهمية هذا الحد كما اختلفت وسائل تحقيقه والمبررات التي يقوم عليها[١٨]، وتمثل العدالة الاجتماعية احد الإبعاد الهامة للتنمية الاجتماعية والذي يتطلب قيام المجتمع باقتسام الموارد الناجمة عن التنمية بصورة عادلة ومنصفة مثل المساواة في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية المتعددة (التعليمية، والصحية، والإسكانية ...).[١٩]

ومن هنا فان تحمل الدولة لمسئولية تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة القومية من سلع وخدمات بين أفراد المجتمع إنما يهدف أولا أو أخيرا إلي حماية محدودي الدخل والي تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي وهو أمر ضروري لمصلحة المجتمع.[٢٠]

وقد حرصت المواثيق الدولية ودساتير الأمم علي اختلاف توجهاتها وتباين نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية علي تأكيد المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات العامة فبعد أن أفصحت المادة الأولي من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٤٨ عن المساواة والعدالة بين جميع البشر، نصت المادة الثانية منه علي انه لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دونما تمييز من أي نوع ولاسيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، وفضلا عن ذلك لا يجوز التمييز علي أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص[٢١]، وقد كانت المساواة في توزيع الفرص هي المبدأ الليبرالي وكل حسب قدراته الإنتاجية هو المبدأ الاشتراكي، ومل حسب احتياجاته هو المبدأ الشيوعي للعدالة، وهناك نقطة اختلاف أخري، وهي مدي ضرورة تحقيق مبدأ المساواة الأساسية لكافة البشر في شكل العدالة في توزيع فرص البداية أو العدالة في توزيع الفرص لتحقيق الغايات، ويؤيد مذهب الليبرالية السياسية مبدأ تكافؤ الفرص، بينما تطالب الاشتراكية (الديمقراطية) بالمساواة في النتائج.[٢٢]

وفي المجتمع المصري نجد انه في أعقاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اتسع نطاق تطبيق فكرة العدالة الاجتماعية بشكل ملحوظ وان اتخذت لها أساسا غريبا علي المجتمع المصري ومعتقداته وقيمه تمثل في الاشتراكية العلمية، كما اقترن بإعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع لصالح بعض الفئات علي حساب فئات آخري، الأمر الذي اضر ببعض الفئات خاصة ملاك الأراضي الزراعية والعقارات السكنية و وكان من أهم وسائل وأدوات تحقيق هذه الأهداف قوانين الإصلاح الزراعي والتعديلات التي أدخلت علي قوانين المساكن ومجانية التعليم والتزام الدولة بتعين الخرجين وكذلك نظم العم المختلفة سواء كانت دعما مباشرا أو غير مباشرا.[٢٣]

وقد كان دستور ١٩٥٦ هو أول دستور مصري يتضمن نصوصا خاصة بضرورة تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية ، حيث نص علي أن ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعي فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلي تنمية الإنتاج ورفع مستوي المعيشة (المادة ٧٠)، وتعمل الدولة علي أن تسير للمواطنين جميعا مستوي لائقا من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية (المادة ١٧)، كما تضمن دستور ١٩٧١ أيضا مبدأ العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع حيث اقر أن العدالة تكفل الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص علي توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعا لمستواها (المادة ١٦)[٢٤]، ومن هنا أصبحت العدالة الاجتماعية قيمة إنسانية يحتكم إليها في كفالة الحقوق وفي تنظيم العلاقات الاجتماعية، ومع ذلك فقد يختلف مضمون السياسات التي تضعها الدول في إطار تصور معين ينشد العدالة الاجتماعية وذلك أمر طبيعي إذ أن مضمون السياسات يتشكل وفقا للتوجهات السياسية والاقتصادية للدولة.[٢٥]

وأكدت نتائج دراسة مصطفي خليفة إبراهيم ٢٠١١ أن صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي استطاع إلي حد كبير من تحقق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لشرائح المجتمع وسد الفجوة بين الفقراء والأغنياء في المجتمع الليبي، حيث تمكنت تلك الفئات من العيش الكريم والأمن وزاد دخلها واستطاعت أن تحصل علي الأشياء التي تحتاجها بعدما كانت لا تستطيع الحصول عليها[٢٦]، وقد أكدت نتائج دراسة ميرفت مصطفي الشربيني ٢٠١١ علي ضرورة تشجيع المجتمع بكل طوائفه علي الاهتمام بفئة المتسولين لأنها أكثر الفئات تعرضا لإصابة بالعديد من المخاطر والأزمات وضرورة العمل علي إرساء مبدأ العدالة الاجتماعية في التعامل مع تلك الفئات[٢٧]، وأيضا أظهرت نتائج دراسة سامية الباقر محمد سليمان ٢٠١١ أن التسرب الدراسي يعد من أهم العوامل التي ساعدت علي انتشار تلك الظاهرة بالإضافة إلي ضعف التماسك الأسري وتدني المستوي الاقتصادي وكانت المسؤولية في ذلك غياب العدالة الاجتماعية.[٢٨]

وقد أكدت دراسة علاء علي الزغل ٢٠١١ علي ضرورة تيسير إجراءات الحصول علي معاش الضمان الاجتماعي، حيث أن معظم المستفيدين من غير القادرين صحيا وماليا علي طول فترة الانتظار وتعقد الإجراءات عليه والتوسع في فتح منافذ جديدة لصرف معاش الضمان الاجتماعي منعا للازدحام وتخفيف المعاناة عنهم.(٢٩)

وكانت نتائج دراسة رشا محمود السيد محمود ٢٠١١، أن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلي ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي تمثل خطرا قوميا يهدد البشر علي اختلاف طبقاتهم وفئاتهم ويؤدي إلي تعدد المطالب والاحتياجات الفئوية والتي تعكس عدم تطبيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين كافة فئات المجتمع.(٣٠)

وأيضا كشفت دراسة Chen 2009 أن هناك ثلاثة مبادئ أساسية للعدالة والمساواة وهي الحق والحاجة والأهلية، وتعد كمجموعة من المعايير اللازمة لتقييم التوزيع العادل للخدمات العامة، كما أوضحت أن فكرة العدالة هي فكرة تم تعريفها اجتماعيا وطبقا للسياق المجتمعي، كما أن مفهوم العدالة الاجتماعية هو مفهوم ديناميكي، بالإضافة إلي أن الخدمات العامة القائمة علي عدالة التوزيع تتأثر تأثيرا قويا بالعوامل المجتمعية المختلفة كالتغيرات الاجتماعية، النظام الثقافي والسياسي السائد في المجتمع(٣١)، وأكدت نتائج دراسة صلاح احمد هاشم ٢٠٠٤ علي عدم وجود عدالة في التوزيع للجمعيات الأهلية وعدم وصول الخدمات للمستحقين(٣٢)، وتوصلت دراسة touchtone debra،2001 إلي أن أهم أسباب ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع هو التميز وعدم المساواة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات المختلفة.(٣٣)

وتستمد قضية العدالة الاجتماعية أهميتها من رسوخ وأهمية البعد الاجتماعي في منظومة التنمية المستدامة، إذ إن من أهم مقومات اندماج الفرد في المجتمع هو إحساسه بالعدالة الاجتماعية، هذا الإحساس الذي من شأنه دفع طاقاته وطموحاته لتحقيق المزيد من العمل والإنتاج، وبالتالي المزيد من الارتقاء والرفاهية، والتاريخ ينبئنا بان البشر منذ وجودهم شغلوا بالعدالة بأبعادها المختلفة وفي مقدمتها العدالة الاقتصادية والصحية والتعليمية – حيث أنها تعتبر عاملا في عملية التنمية وفي تحسين نوعية الحياة وفي تكوين الانتماء الصادق غير المزيف للوطن وفي تنمية البشر وفي تعظيم حدود الإصلاح الاقتصادي مما يجعل الفرد أكثر قدرة علي المشاركة و البذل والعطاء، وبذلك فقد تأكد أن ترسيخ قواعد العدالة الاجتماعية في أي مجتمع أصبح دعامة أساسية وشرطا جوهريا من شروط تحقيق العدالة الاجتماعية بوجه خاص والتنمية الاجتماعية بوجه عام(٣٤)، وبصفة عامة فان هناك مجموعة من العناصر التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، منها الخدمات التعليمية، وزيادة الأعمال موجه لمحدودي الدخل، والاهتمام بالفئات الأكثر احتياجا، ومراعاة البعد الاجتماعي في برامج ومشروعات توجه لمواجهة مشكلات الفئات الضعيفة المختلفة(٣٥)، كما أن العدالة الاجتماعية تراعي الفئات الأكثر احتياجا

... ومن أهمها الأطفال المعاقون الذين يعانون من عدم حصولهم علي فرص التعليم الكافية التي تفتح لهم طريقا لمواجهة ظروف الحياة المستقبلية، ونظرا لأهمية وجود عدالة اجتماعية داخل المجتمع لضمان بقائه واستمراره وهو ما يساعده في تحقيق السلام والانتماء.

وتعرف العدالة الاجتماعية بأنها المساواة في الحصول علي المتطلبات الاجتماعية الأساسية من دخل ورعاية صحية وتعليم ، بالإضافة إلي حصول الفرد علي الحق في الحماية القانونية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ عن طريق المجتمع فالمجتمع يقع علي عاتقه واجب الحماية والمساواة بين مواطنيه.[٣٦]

ويري (رودي بيفر) أن العدالة الاجتماعية يمكن أن تتحقق في المجتمع من خلال المبادئ التالية :- [٣٧]

(١) التمتع بحقوق الأمن الاجتماعي للأفراد وتحقيق الكرامة الإنسانية.

(٢) وجود نظم للحريات الأساسية المتكافئة مثل: حرية التعبير عن الرأي، حرية الفكر، الملكية، وذلك لكل جماعات المجتمع بالتساوي.

(٣) المساواة في فرص الحصول علي المراكز الاجتماعية والوظيفية.

(٤) المساواة في المشاركة في عمليات صنع القرارات الاجتماعية في المؤسسات التي يعمل بها الفرد.

(٥) المساواة في فرص الحصول علي الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الدخل المناسب والتعليم والصحة..[٣٨]

وعدالة التوزيع تعني"تحقيق المساواة بين الأفراد وخاصة عند توزيع الأموال بين جميع المواطنين أو عند توزيع الاستثمارات، وهي أصلا من الأموال التي تجمع من الناس في شكل ضرائب يعاد استخدامها في جهود الحكام في العمل علي راحة المحكومين وتقديم الخدمات إليهم وتطورت تلك الجهود لتصبح توزيع جهود التنمية في مجالاتها المختلفة بين جميع أفراد المجتمع دون تميز.[٣٩]

(٣) أسس تحقيق العدالة الاجتماعية:[٤٠]

تعددت وتنوعت الوسائل والأساليب التي تستخدمها دول العالم من اجل تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية سواء بين أقاليم البلد الواحد، أو بين الريف والحضر، أو بين أحياء المدينة الواحدة، ومن الطبيعي أن تختلف هذه الوسائل من دولة لآخري، وذلك لان تحقيق العدالة الاجتماعية يعتمد علي مصفوفة واسعة من المتغيرات التي يجب وضعها في الاعتبار عند صياغة الإستراتيجية العامة للتنمية ومن بين هذه المتغيرات طبيعة التناقض بين أحياء المدينة، ومستوي التطور الاقتصادي والإنتاجي وأحجام الجيرة أو الأحياء الصغيرة، وبالنظر إلي الأحياء

الكبيرة وموقع الحي وعلاقته بمراكز المدينة، ومراكز التركيز السكاني ومناطق الجذب السكاني في المدينة فضلا عن متغيرات أخري كثيرة مثل حجم الموارد المخصصة لكل مدين، وتنمية الأحياء العشوائية في إطار خطة تنموية قومية، وتعتبر هذه المتغيرات بمثابة مؤشرات عامة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

(٤) أبعاد وأشكال العدالة الاجتماعية :[٤١]

ترتبط المعايير المتعلقة بالعدالة الاجتماعية بأساليب توزيع السلع والخدمات حيث أن الثروة والفقر والسلطة والتعليم والأمية تعتبر مخرجات بصورة مكررة للقواعد المتعلقة بالتوزيع للسلع والخدمات الخاصة بالرعاية الاجتماعية (التعليم والإسكان، الصحة،.....الخ).

ولاشك إن شيوع سمة الفردية والمادية في هذا العصر وتعقد الحياة الاجتماعية، والصراعات الاقتصادية، وتفشي الأنانية في المجتمعات، حيث عالم اليوم لا تستهويه حقوق الجيرة والتراحم، بل طغت عليه رؤية تؤكد علي البقاء للأقوى وان علي المستضعفين أن يفسحوا الطريق للأقوياء القادرين، قد استوجب ضرورة تمسك ممارسي الخدمة الاجتماعية واهتمامهم بحقوق الإنسان وحمايتها سواء كان ذلك مرتبطا بالعدالة القانونية أو العدالة الاجتماعية أو عدالة التوزيع وتخفيف الحرمان والاهتمام بفئات السكان المعرضين للخطر في ضوء كرامته وإنسانيته.

وتتضمن النظريات المفسرة للعدالة الاجتماعية الأشكال التالية:-[٤٢]

(أ) **العدالة القانونية:** وتركز علي واجبات الفرد وما يدين به تجاه مجتمعه، وتتضمن العقاب مقابل الثواب.

(ب) العدالة الاتصالية: ويطلق عليها البعض العدالة الجماعية، وتركز علي واجبات الفرد في المجتمع تجاه بعضهم البعض وترتبط بقضايا المساواة بين الأفراد.

(ج) العدالة التوزيعية: وتركز علي واجبات المجتمع تجاه الفرد وقد تكون سبابا خفيا لعدم المساواة في الشكلين القانوني والاتصالي وتتطلب العدالة التوزيعية قرارات ترتبط بالموارد كالغذاء والملبس والمسكن .....الخ.

(٥) مداخل تحقيق العدالة الاجتماعية:

تعد العدالة الاجتماعية ظاهرة ذات خصوصية زمنية ومكانية وقد تشتد الخصوصية المكانية أكثر من الزمنية، إذ يرتبط مفهوم العدالة الاجتماعية بقيم وتقاليد وأعراف ومعتقدات راسخة من الصعوبة بمكان تغييرها من وقت لأخر، ومن الصعوبة أيضا أن تذوب الفوارق والاختلافات حول مفهوم العدالة الاجتماعية بين المجتمعات التي تدين بدين واحد وتعيش تقاليد مجتمعية متقاربة، إذ تتوحد إلي حد كبير المجتمعات الإسلامية في مفهومها للعدالة الاجتماعية، حيث يكون منبع المفهوم واحدا وهو القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، وكذلك من الصعب أن

يختلف مفهوم العدالة الاجتماعية في هذه المجتمعات باختلاف الحقب والأزمنة التاريخية في هذه المجتمعات، ما دامت تتمسك بالمعتقدات السماوية والأعراف المجتمعية[٤٣]، وهناك أربعة مداخل لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات الاجتماعية يمكن استعراضها علي النحو التالي:-

(أ) الاستحقاق كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية:[٤٤]

يقصد بالاستحقاق في الرعاية الاجتماعية هو التمييز بين المستحقين للمساعدة وغير المستحقين لها، حتى يصبحوا في حالة مستقرة اقتصاديا، وبين الذين هم في حاجة إلي المساعدة العلاجية يمكن أن تكون مؤثرة في التحسن الدائم للحالة، ويمكن التميز بين نوعين من الاستحقاق هما :[٤٥]

(ب) الاستحقاق الانتقائي:

ويقصد به تقديم الخدمات للأفراد الذين تنطبق عليهم معايير محددة سابقا ومقدار المساعدة يرتبط بالظروف المحددة لمتلقيها وهي الحالة الاقتصادية أو احتياجات خاصة وغالبا ما تحدد فحص موارد الشخص وهذه السياسة هي المقابل لمبدأ عمومية الاستحقاق ، حيث يتلقي كل فرد في المجتمع نفس المساعدة أو المكاسب المقررة.

(ج) الاستحقاق القائم علي ظروف استثنائية:

وفيه يتم توجيه برامج استثنائية أو مخصصة لجماعات خاصة لما لها من ظروف لاحتياجات وظروف خاصة أيضا، ومع أن الآخرين من خارج هذه الجماعات، ربما لا يكون لهم نفس الظروف والاحتياجات وإلا انه قد يكون لهم قوة ضغط سياسية أو تعاطف عام من الجمهور.

(٦) تقدير الحاجات الاجتماعية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية :

يساعد تقدير حاجات الخدمات الاجتماعية في بلورة وتحديد الأهداف المجتمعية التي ينبغي تحقيقها ويعتبر مسح الحاجات المجتمعية أداة عملية لاكتشاف الحاجات المشبعة وتلك التي لم يتم إشباعها في المجتمع المحلي، إلا أن العقبة التي غالبا ما تواجه عمليات تقدير الحاجات المجتمعية تكمن في صعوبة الوصول إلي تعريف حاسم لمفهوم الحاجة.[٤٦]

وينبغي أن تكون غايات السياسات التنموية في كل دولة من دول العالم، هي مقابلة الحاجات الأساسية لكل السكان، علي أن قدرا كبيرا من الجدل يدور حول ما يشكل بالتحديد الحاجة الأساسية وان كان من المتفق عليه بصفه عامة انه يمكن تقسيم الحاجات إلي ثلاثة أنواع هي:-[٤٧]

(أ) سلع استهلاكية معينه: كالغذاء والملبس والمأوي والتي يجب أن يحصل عليها كل فرد.

(ب) **خدمات أساسية** : مثل التعليم والخدمات الصحية ومصادر المياه النقية التي يجب أن تكون في متناول يد كل فرد.

(ج) **حق المشاركة:** في اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تؤثر في تنمية الشخص لنفسه.

وتعتبر العدالة من أهم المعايير التي تستخدم في تقدير الحاجات للخدمات الاجتماعية، فمن خلال هذا المعيار يمكن معرفة ما إذا كانت الخدمات والمنافع التي تشبع تلك الحاجات موزعة بالعدالة بين السكان أم لا، وهذا المعيار يستخدم دائما علي المستوي المركزي، ويحدث غالبا في تخطيط الخدمات الاجتماعية الحكومية و حيث يتم تنفيذ العملية التخطيطية علي مستوي جغرافي كبير ويضم قطاعا كبيرا من السكان.[٤٨]

(٧) التكافل الاجتماعي كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية:

التكافل الاجتماعي في مغزاه ومؤداه أن يشعر كل فرد في المجتمع بأن عليه واجبات لهذا المجتمع يجب أن يؤديها وانه إن تكاسل في أدائها فقد يؤدي ذلك إلي انهيار البناء عليه وعلي غيره ، وان للفرد حقوقا في هذا المجتمع يجب علي القائمين أن يعطوا لكل ذي حقا حقه من غير تقصير أو إهمال، وليس المقصود بالتكافل الاجتماعي كفالة المسكن والملبس والغذاء للمحتاجين وإنما هناك أنواع عديدة للتكافل يمكن توضيحها كالتالي:- [٤٩]

(٧،١) التكافل الأدبي: وذلك أن يشعر كل فرد تجاه الآخرين بشعور الحب والعطف وحسن المعاملة وروح التعاون في السراء والضراء.

(٧،٢) التكافل السياسي: وهو أن تكفل الدولة للمواطن الحرية في التعبير عن رأيه كاملا دون خوف، فمن حقه أن يدلي برأيه في اختيار من يمثله، وله الحق في مراقبة الحاكم، لان كل مواطن مسئول عن مستقبل وطنه، فالمجتمع كله متكافل في تأييد السياسة الرشيدة.

(٧،٣) التكافل الدفاعي: فلما كان من حق كل مواطن أن يدافع عن وطنه ضد الأعداء بمعني انه علي كل مواطن أن يتكافل مع بقية المواطنين بالدفاع عن سلامة الوطن.

(٧،٤) التكافل الجنائي: وفيه يتحتم علي الدولة أن تكفل أرواح مواطنيها، وان تحقق لهم الأمن والأمان، وان يكون كل مواطن أمنا علي روحه وعرضه وماله، وإذا اعتدي عليه احد بالقتل فعلي الدولة أن تحقق العدل وتقتص من قاتله.

(٧،٥) التكافل الاقتصادي: فعلي الدولة أن تحول دون الاحتكار والتلاعب والغش، وان تضرب علي أيدي المحتكرين بيد من حديد حتى لا يتعرض المواطن العادي للاستغلال.

(٧،٦) التكافل العبادي: وهنا يحق علي الدولة أن تكفل حرية كل مواطن في أن يمارس عقيدته الدينية وعاداته وتقاليده وعباداته بحرية كاملة وان تحافظ علي مقدساته.

(٧،٧) التكافل المعيشي: وهذا النوع يطلق عليه "التكافل الاجتماعي" والذي بمقتضاه يصبح المجتمع ملزما برعاية أحوال الفقراء والمعدمين والمرضي وذوي الحاجات و وقد اصطلح علي تسمية هذا النوع بالتكافل المعاشي أو الحاجي.

رابعا : نظريات العدالة الاجتماعية :.

(١) نظرية العدالة عند جون رولز John Rawls الأطروحة ونقدها:[٥٠]

لقد ظل المشتغلون بالفلسفة السياسية في فترة الخمسينات يتابعون انجازات جون راولز وتطويره لنظرية العدالة التي بدأت بمقال له ثم نشره في إحدى المجلات الفلسفية، حيث لقي هذا المقال حجما كبيرا من المناقشات والتعليقات والمتابعات في الوقت الذي كان فيه راولز يعمل على تطوير أفكاره الأساسية من خلال عدد من المقالات والدراسات، إلى أن أصدر في عام ١٩٧١ كتابه الشهير "نظرية العدالة".

ولقد تم الاحتفاء بهذا الكتاب من طرف الأساتذة البارزين في ميدان الفلسفة السياسية واعتبروه حدثا فريدا من نوعه، بل وصفوه أنه تحفة فريدة، وإسهام منقطع النظير في ميدان الفلسفة السياسية، بل إن هناك من المهتمين من ربط بين هذا الكتاب وبين الأعمال الخالدة لأفلاطون، وجون ستيوارت مل، وايمانويل كانت ، وفضلا عن هذا فقد اختير هذا الكتاب في باب عرض الكتب الجديدة بمجلة نيويورك تايمز كواحد من أهم خمسة كتب صدرت عام ١٩٧١، ومن ثم اعتبر الفيلسوف الأمريكي جون راولز ١٩٢١ – ٢٠٠١ من أهم المنظرين للعدالة كنظرية ومفهوم، ذلك انه عندما ترجم مؤلفه لأول مرة أحدث ذلك نقاشا محتدما في العالم، بحيث أثارت "نظرية العدالة" نقاشات كبيرة يصعب الإحاطة بها، إذ في الولايات المتحدة الأمريكية كانت الفلسفة الأكثر شيعا و رواجا، بالإضافة إلى هذا لا يمكن إحصاء الكتب والمقالات التي كتبت عن هذه النظرية.

- **مفهوم الموقف الأصلي أو الوضعية الأصلية:**[٥١]

واضح أن راولز استقى مفهوم العدالة التوزيعية من فلسفة "أرسطو"، حيث تلتقي في كتابه الشهير عدة أطياف فكرية، واستعاد من " كانت " مفاهيم الاستقلالية والكونية، والاستعمال العموم للعقل، كما يستحضر راولز نظرية التعاقد عند " روسو " وإن كان قد اعتبر نظريته على قدر كبير من التجريد، لكن ينبغي التنبيه بملاحظة في غاية من الأهمية، وهي أن "راولز" قد تجاوز كل البنيات الفلسفية السابقة، وهو ما ساعده على بلورة نظرية جديدة للعدالة، التي سيطرح من خلالها مشروعا نظريا لتجديد الليبرالية، ولإعادة التفكير في مستقبل الديمقراطية ذات المنحى الليبرالي في المجتمعات بعد إحداثية المركبة بنيتها ثقافيا عرقيا، وما تمخض عن ذالك من

أزمات وصراعات بين" دعاة المساواة ودعاة الحريات، على قواعد أخلاقية للعدالة كإنصاف، ومن ثمة رصد الاختلافات التي تخترق الجسم الاجتماعي الليبرالي، وانطلاقا من هذا كيف يتصور راولز العدالة كإنصاف في ظل تعاظم الأنانية وانتشار اللامبالاة السياسية؟ ووفق أية مبادئ للعدال؟[٥٢]

- **مبادئ العدالة عند جون رولز John Rawls :[٥٣]**

خلافا للتصور الليبرالي المفرط لمسألة العدالة يقر راولز بإمكانية تحقق العدالة كإنصاف ، شرط الإيمان بمبدأ " التعاون " كعنصر استراتيجي لتوفير الرفاهية للجميع ، أي أن راولز يحث على تحقيق البعد الاجتماعي في عملية إنتاج الخيرات مادامت هي الأخيرة ، ستوزع بالتساوي على أفراد المجتمع (العدالة التوزيعية) ، يبدو من خلال ما سبق أن راولز يضع " مبدأ التعاون " في مقابل " الروح الفردية ".[٥٤]

إذن نظرية العدالة بما هي إنصاف عند "راولز" تتحدد فيما يلي:

١- كل الناس أحرار ولهم الحق في النسق الموسع للحريات الأساسية بالتساوي .

٢- من الطبيعي أن تنتج عن هذا النسق الموسع للحريات فوارق اجتماعية واقتصادية هائلة بين الناس لكن شريطة أن تنظم بالكيفية التالية :

أ - أن تكون في مصلحة الأكثر حرمانا أي ضحايا النظام الرأسمالي .

ب - أن تكون نابعة من مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف لا يرى راولز مانعا في بقاء واللامساواة لكن شرط أن تكون في مصلحة الأكثر حرمانا والأقل حظا من الناس ، وإذا كانت أيضا حصيلة تكافؤ الفرص التي يتيحها النظام الليبرالي الذي يكون قد قبل بمبدأ العدالة كإنصاف، وحصل توافق جماعي حول مبادئها التي نلخص أهمها في ما يلي:" المساواة، الحرية، التعاون الاجتماعي" .

ومن هنا يتضح أن هدف نظرية العدالة كإنصاف هو محاولة الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بإمكانية تحقيق مجتمع عادل يضمن لأفراده الحرية والمساواة، بحيث تكون الحدود المنصفة للتعاون موضع توافق بين المواطنين أنفسهم مادام الدخول لمجتمع التعاون يفترض المرور بمرحلة الوضعية الأصلية كإجراء لعرض نظرية العدالة كإنصاف. إذن فما هي مبادئ العدالة التي على أساسها سيكون التوزيع منصفا بين أفراد المجتمع، لما اسماه راولز المنافع الأساسية مثلا: الحقوق و السلطات والفرص والدخل والثروة، ومخولات احترام الذات ... ببساطة تتمثل حسب جون راولز في المبادئ التالية:[٥٥]

المبدأ الأول: لكل شخص أن يحصل على حق مُساوٍ في أكثر أشكال الحرية شمولا وأوسعها مدى، دون المساس بحرية الآخرين.

المبدأ الثاني : ويتضمن ما يسميه راولز بـ " المبدأ الليبرالي للمساواة المنصفة في الفرص" إذ يقتضي حصول الجميع على فرص متكافئة للمنافسة على شتى المناصب.(٥٦)

يعطي راولز أهمية كبيرة للحريات مثل حرية الترشح للوظائف العامة وحرية التعبير وحرية التفكير والمعتقد وحق الملكية وعدم انتهاك حرمة الشخص ، فهذه حريات وحقوق تحددها الدولة. كما أن المساواة تقتضي ألا يؤثر المنشأ الاجتماعي سلبا على الأفراد ويحاول أن يجمع بين الحرية الاقتصادية والحماية المدعمة للحريات والتشريعات الاجتماعية التي تسمح بتحسين وضعية من هم أقل حظا.

يحدد راولز مبادئ العدالة من خلال فرضيتين هما: الوضع الأصلي وحجاب الجهالة وبالانطلاق من مبدأ الحرية ومبدأ الاختلاف ذلك أنه في وضع شبيه بالحالة الطبيعية عند منظري العقد الاجتماعي ودون معرفة مسبقة بالوضعيات الاجتماعية يكون الأفراد قادرين على اختيار عقلي يجعلهم يتفقون على تعريف العدالة من خلال الإنصاف وذلك بضمان الحريات الأساسية والنظر إلى الاختلاف والتفاوت على أنه ضرب من المساواة الديمقراطية، إذ يقول في هذا السياق: " يجب أن يكون لكل شخص في المقام الأول حق معادل للنظام الأكثر انتشارا للحريات الأساسية التي يتساوى فيها الجميع، نظام يكون متوافقا مع نفس النظام الذي للآخرين.(٥٧)

إن الإنصاف عند راولز هو الحل الممكن لتجاوز خطأ الاشتراكية التي عظمت العدالة الاجتماعية والمساواة على حساب النجاعة والحرية الفردية وقصد إصلاح مأزق الرأسمالية التي نادت بالملكية الخاصة وحرية السوق وأهملت الحقوق الاجتماعية والإنسانية للعمل ، ليكون بذلك أحسن طريق ثالث يدافع عن مبدأ المساواة في حق الحرية للجميع دون أن يتنافى ذلك مع وجود تفاوت، والمساواة تبرر دوما بالنظر إلى حصول المنفعة العامة والمصلحة العمومية.

يصرح في هذا السياق:"إذا لم يكن ثمة ما يستوجب أن يكون توزيع الثروة والدخول على نحو متكافئ فلابد أن يكون لفائدة كل شخص وأن تكون مواقع السلطة والمسؤولية في نفس الوقت في متناول الجميع...إننا ننظم أشكال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي على نحو يستفيد منه الجميع.(٥٨)

وتؤكد نظريات العدالة الاجتماعية المختلفة مبادئ متعددة لتوزيع عادل للمنافع والأعباء كأساس لتحديد طبيعة وحدود الأحقية لخدمات الرعاية الاجتماعية (الصحية، التعليمية، السكانية .....الخ) ويحدد البعض خمس نظريات للعدالة الاجتماعية نستعرضها فيما يلي: (٥٩)

أ- نظرية الأهلية Entitlement :

تؤكد هذه النظرية أن العدالة متأصلة في حرية الشخص في أن يقتني ويستخدم ممتلكاته وموارده كما يشاء ، ويكون الناس أهل لما يملكون طالما أنهم يحوزون عليه من خلال سبل

عادلة، وهذا يؤكد أن الشخص يولد وينمو وهو راغب في العدالة وساعيا لها، لان العدالة جزء لا يتجزأ من الحرية في التملك والحرية في استخدام ما أملاكه دون إضرار بالآخرين، وهذه النظرية تؤكد انه العدالة إلا مع أشخاص يفهمون معناها قادرين علي ممارستها ذو أهلية للاستفادة منها.

ب- نظرية المساواتية Egaliaarian :

وجهة نظر هذه النظرية أن الأساس هو المنظور الذي يري أن لجميع الناس قيمة متساوية، وانه يجب معاملتهم بالتساوي، حيث تركز المساواتية علي المساواة الإجرائية، وتؤكد المساواة الإجرائية علي فرص متساوية لكل فرد للحصول علي الرعاية بغض النظر عن الصفات الشخصية مثل العمر أو الجنس أو الدين أو الدخل أو نوع التغطية التأمينية أم إذا كان الشخص يقيم في المدينة أم في ضواحي.

ج- نظرية التعاقدية:The Contractual Theory

تركز نظرية التعاقدية علي الجدل المتعلق بما يقرره الأشخاص العقلانيون لو طلب منهم أن يستنبطون مجموعة عادلة من المبادئ لتوزيع السلع المجتمعية علي أن يعملوا وفق الافتراض النظري (قد يكونوا في موقع المجتمع حيث تطبق عليهم هذه المبادئ بما في ذلك اقلها اجتماعيا واقتصاديا) وتعتمد هذه النظرية علي مجموعة من المبادئ وهي:

(١) تنظيم حقوق الجميع للحرية بتناغم مع نظام مماثل فيه الحرية للجميع.

(٢) ضمان التساوي العادل للفرص المتاحة للأشخاص ذوي القدرات والمهارات المماثلة.

(٣) ضمان التساوي العادل للفرص المتاحة للأقاليم والمناطق المختلفة في المجتمع.

(٤) التأكيد علي انتفاع الذين هم باسوا حال، ويركز هذا المنظور علي ضمان حقوق الذين هم اقل قدرة علي الوصول لخدمات الرعاية الاجتماعية.

د- نظرية الحاجات: Theory of Needs

تؤكد هذه النظرية علي ضرورة تبني السياسة العامة وسياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع لخطط وبرامج ومشروعات تعتمد في فلسفتها الأساسية علي ضمان توزيع عادل لخدمات الرعاية الاجتماعية (الصحية و والتعليمية ، والإسكانية.....الخ) من خلال الاعتماد علي الخطط قصيرة وطويلة المدي من اجل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع .

هـ - نظرية المنفعية :Utilitarian Theory

تعد هذه النظرية في أساسها ترابطية أو تتجه نحو الغاية ، فتقاس قيمة أي نشاط أو قرار بنتائجه (الغاية تبرر الوسيلة) والهدف الأساسي هو تعظيم المنفعة وإتاحة اكبر منفعة لأكبر عدد من الناس، حتى أن صنع القرارات المبنية علي منفعة التكلفة والسياسات الموجهة للسوق كلها راسخة في منظور المنفعة .

استنتاجات ختامية :.

ويمكن من خلال العرض السابق استنتاج ما يلي :

٦- الاسترشاد بتعاليم الأديان السماوية في ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية.

٧- العمل علي تكافؤ القوي الاجتماعية المختلفة بالمجتمع، يحقق الصالح العام للمجتمع ككل، ويقضي علي الصراع القائم في المجتمع والذي يؤثر علي التنمية، والاستثمارات الأجنبية، وإيجاد شراكة وتعاون بين هذه القوي سينتج عنه شكل شبه مكتمل من الخبرات المختلفة، والعمل علي أن يكون تنافس القوي الاجتماعية في صالح المجتمع وعدم عرقلة دور الدولة، بما يعكس أهمية وضرورة توافق القوي الاجتماعية، والوصول إلي حوار مجتمعي متوافق وعدم تقسيم المجتمع الي طوائف وفئات وجماعات وحركات وغير ذلك.

٨- ضرورة التزام الدولة بتوفير وإتاحة الفرص أمام الجميع وعدم التمييز بينهم، وتوفير المسكن المناسب، وتحديد الحد الأدنى والأقصى للدخول والمرتبات بشكل يسوده الشفافية، وتوفير الدعم لبعض الخدمات الضرورية، وان يكون التعليم والعمل حق تكفله الدولة للجميع، ومراعاة الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، بما يعكس أهمية القضاء علي مشكلات البطالة ومشكلات التعليم لان تلك المشكلتين يمثلون عوامل هدم للتنمية مما يؤثر علي الأوضاع الاقتصادية في المجتمع والعدالة الاجتماعية تنهض بنهوض التنمية والأوضاع الاقتصادية حتي تتيح الفرصة للمجتمع لمساعدة أبناء وتحسين نوعية الحياة .

٩- أن تكون العدالة الاجتماعية مسئولية الدولة، وأن تشمل سياسة الرعاية الاجتماعية الجديدة قضايا الإسكان، والصحة، والتعليم، والتوظيف، والضمان الاجتماعي.

١٠- تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري بشكل عام وذلك عن طريق الإجراءات التالية :.

- العدالة في توزيع الخدمات بين جميع المواطنين دون استثناء بنصوص الدستور والقوانين والتشريعات المنحازة والمدعمة للفئات المهمشة.
- العدالة في توزيع الدخول من خلال تحديد الحد الادني والحد الاقصي للدخول في الجريدة الرسمية .
- المساواة في الحقوق بين الريف والحضر والقري والمدن والأغنياء والفقراء والرجل والمرأة والطفل والمسن وكل المواطنين بلا تمييز .
- المساواة في الواجبات وتوزيعها بشكل موازي لطبيعة العمل وعدم اقتصارها علي قلة بعينها.

١١- تكافؤ الفرص المتاحة أمام الجميع وذلك عن طريق الإجراءات التالية :.

- توفير فرص العمل دون تقييد شروطها .
- أن تكون الفرص قائمة علي مبدأ الكفاءة .
- أن تكون الفرص حقيقية وليست شعارات .
- أن تكون هناك وسائل تنشر الفرص المتاحة في بدأ التقديم لها وليس بعد اكتمال الأعداد من خلال ندوات ووسائل الإعلام والجريدة الرسمية .

لا خاتمة :-

العدالة الاجتماعية تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومسئولياتهم أو التزاماتهم تجاه المجتمع، ويستخدم مفهوم العدالة الاجتماعية في كثير من المجتمعات كشعار براق دون أن يحققه الكثير، بل إن النتائج الواقعية غياب العدالة الاجتماعية في معظم المجتمعات، ومنها المجتمع المصري، وحدوث انتهاكات لا حدود لها لحقوق أفراد المجتمع وحريتهم.

والعدالة الاجتماعية هي قيمة وليست مسألة غيبية إلا أن تطبيقها يكون نسبيا، وتتّضح معالمها في المساواة بين الناس، وفي الّرخاء وفي حرية الفرد، والعدالة في توزيع الخدمات والدخول.

وواقع المجتمع المصري الآن يدل علي غياب العدالة الاجتماعية، ونتائج الدراسة الحالية تؤكد ذلك، ورغم ذلك فان معادلة الانحدار التي تتوقع العدالة الاجتماعية مستقبلا أوضحت نتائجها بارتفاع مؤشرات العدالة الاجتماعية مستقبلا، فيمكن للمجتمع المصري بعد التحول الديمقراطي الذي مر به بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، أن يقوم علي مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحرية الرأي، من خلال صنع سياسة رعاية اجتماعية للعدالة الاجتماعية توضح قضاياها ومجالاتها وركائزها وأيضا المشاركين في صنعها، بالإضافة إلي أساليب تنفيذها.

والمجتمع المصري في حاجة إلي تعاون القوي الاجتماعية والسياسية، وشراكة منظمات المجتمع المدني والدولة، والوصول إلي حوار مجتمعي قائم علي مشاركة جميع القوي والأحزاب السياسية، والإنصات للرأي المعارض ومعرفة أسباب ذلك ووضع هذه الأسباب موضع دراسة واهتمام.

المراجع:

(1) https://www.youtube.com/user/shouhadasyria ، ٢٠١٠ /٣/٦، بقلم مطاع الواعر ،السبت

(٢) احمد جمال ظاهر : **دراسات في الفلسفة السياسية** ، عمّان ، دار مكتبة الكندي للنشر، ١٩٨٨ ، ص:(١٨٦).

(٣) ارنست فيشر ترجمة أسعد حليم : **الاشتراكية والفن** ، بيروت ، دار القلم ،١٩٨٠، ص ص :(٦٨ – ٦٩).

(٤) ابن منظور : **لسان العرب** ، القاهرة ، دار الحديث ، ٢٠٠٣، ص:(٧١٧).

(٥) أحمد جمال ظاهر. **مرجع سبق ذكره** ، ص:(١٧٦).

(٦) جورج ماطي :**من الفضيلة إلى ما هو صحيح سياسياً مروراً بعلم الأخلاق** ، المغرب ، مجلة الأكاديمية (المملكة المغربية)، ع ١٦، ١٩٩٩ ، ص ص: (١٧٩-١٨٤).

(7) M. J. Lerner :**The Justice Motive in Social Behavior :Introduction**, Journal of Social Issues, 31(3), 1975,PP: (1-19).

(٨) احمد زكي بدوي**: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، بيروت ، مكتبة لبنان ،١٩٨٢، ص:(٢٣٢).

(٩) إحسان محمد الحسن: **موسوعة علم الاجتماع** ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩، ص:(٤٦٠).

(١٠) أحمد جمال ظاهر. مرجع سابق، ص:(١٧٦).

(١١) علي نور الدين : **الآفاق الحديثة في تحقيق العدالة الجنائية** ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ،١٩٧١، ص ص:(٧-٨).

(١٢) أحمد خورشيد : **مفاهيم في الفلسفة والاجتماع** ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٩٠، ص:(١٧٧).

(13) J.L .Freedman : **Introductory Psychology Massachusetts**, Addison-Wesley Publishing Company,1978, p:(45).

(14) J. Piaget : **The Moral Judgment of the Child** , London: Routledge & Kegan Paul Ltd,1960, p:(250).

(15) M. J. Lerner & D. T. Miller: **Just World Research and Attribution Process**, Look Back and Ahead. Psychological Bulletin,1978, 85 (5),PP : (1030-1051).

(16) M. J. Lerner: The Justice Motive: Equity and Parity among Children. Journal of Personality and Social Psychology,1974, 29 (4),PP: (539-550) .

(17) http://www.webcache.googleusercontent.com.

(18) http://www.educdz.me/montada, Apr-2009, 04:00 PM.

(١٩) احمد رشاد موسي : **البعد الاجتماعي في فلسفة الحكم الاقتصادي والسياسة** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السابع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ١١-١٣ مايو ١٩٩٤ ، ص :(١٦٧).

(20) Rita C. Manning Rene Trujillo : **Social Justice in a Diverse Society California** , May Fied Publishing Company , 1996 , p: (15) .

(٢١) عبد الهادي الجوهري : **التنمية "رؤية سوسيولوجية"** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السابع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ١١- ١٣ مايو ، ١٩٩٤ ، ص :(١٥٤).

(٢٢) سري صيام : **المساواة أمام القضاء** ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، مايو ١٩٩١ ، ص :(٧٢٦) .

(٢٣) توماس ماير ، اودو فورهولت ، (ترجمة رندا النشار وآخرون) : **المجتمع المدني والعدالة** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٠، ص ص :(١٣١-١٣٢).

(٢٤) احمد رشاد موسي : **مرجع سبق ذكره** ، ص ص: (١٦٨- ١٦٩) .

(٢٥) احمد فارس عبد المنعم : **العدالة الاجتماعية في مصر بين الفكر والواقع** ، المؤتمر العلمي السادس ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ٢١- ٢٣ ابريل ١٩٩٣ ، ص ص: (٧٢٦-٧٢٨).

(٢٦) عادل عازر : **العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات الدنيا** ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، مايو ١٩٩١ ، ص :(١٨٧) .

(٢٧) مصطفي خليفة إبراهيم : **العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي من منظور توزيع الثروة علي اللبيبين دراسة تحليلية لدور صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في طريقة توزيع الثروة والحد من**

الفقراء والمحتاجين في المجتمع ، المؤتمر العلمي الرابع والعشرون ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٩-١٠ مارس ، ٢٠١١.

(٢٨) ميرفت مصطفي الشربيني : **تقييم خدمات الرعاية الاجتماعية للمتسولين كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية** ، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٩-١١ مارس، ٢٠١١.

(٢٩) سامية الباقر محمد سليمان :**الأطفال بين العمالة وتحقيق العدالة** ، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٩-١٠ مارس ، ٢٠١١.

(٣٠) علاء علي الزغل : **فاعلية إستراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر** ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد الحادي والثلاثون و الجزء الثالث عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١١.

(٣١) رشا محمود السيد محمود : **تحقيق التكامل بين تنمية الوعي المجتمعي والعدالة الاجتماعية من خلال تفعيل دور إعلانات التوعية** ، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٩-١٠مارس ، ٢٠١١.

(32) Chen Jyue Huey : **Equality Considerations in the Distribution of Urban Public Services the provision of , city parks in Taipei city** , (Taiwan) University of Pennsyivania Diss , Abstracts , 2009.

(٣٣) صلاح احمد هاشم : **مؤشرات تخطيطية لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات الأهلية في الحضر** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ٢٠٠٤.

(34) Touchtone Debra: **Using Aliens of Social Justice to Reframe Principle , Interviews from High Poverty , Law Per forming Schools** , Cincinnati , November , 2001.

(35) Rosalie , Ambrosino (et , al) **Social Work and Social Welfare** , an Introduction' fourth edition , brooks cole , Thomson learning , united states , 2001 , p: (107) .

(٣٦) مصطفي السباعي : **رعاية وتأهيل المعاقين من منظور تكاملي والإشارة إلي جهود بعض الدول العربية** ، القاهرة ، الروابط العالمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦،ص:(١١٣).

(٣٧) عبد الخالق محمد عفيفي : **الخدمة الاجتماعية ودورها المعاصر لتحقيق الأمن والعدالة الاجتماعية** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٢ .

(٣٨) توفيق عبد القادر : **العدالة الاجتماعية** ، القاهرة ، ط٨ ، دار المعارف ، ٢٠٠٩ ،ص:(١٢٤).

(٣٩) محمد رفعت قاسم **: تطبيقات في تنظيم المجتمع** ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص (٢٠٥).

(40) Rita c . Manning rene , Trujillo : **op , cit** , p: (271)

(41) David Jary; Collins **Dictionary Sociology** , third edition harper collins publishers , Glasgow , 2000 , pp: (321 – 322).

(42) Rita c . Manning , rene , Trujillo : **op . cit** ., pp: (24- 25).

(٤٣) احمد شفيق السكري : **الحق في التنمية كأحد حقوق الإنسان في الخدمة الاجتماعية** ، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ١٠-١١ مايو ٢٠٠٤ ، ص:(٢٩).

(٤٤) احمد شفيق السكري : **المدخل في تخطيط الخدمات الاجتماعية** ، ط٢ ، القاهرة ، مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ ، ص:(٢٦٣).

(٤٥) طلعت عبد الحميد : **العدالة الاجتماعية في السياسة التعليمية في مصر** ، المؤتمر العلمي الدولي للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث العلمية والسكانية ، القاهرة و جامعة عين شمس ، ١٩٨٧، ص : (١٢٥).

(٤٦) السيد الحسيني : **التنمية القومية والعدالة الإقليمية "الحالة المصرية** ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، العدد السابع ، ١٩٩٦ ، ص: (٢٦).

(47) Morris Ginsberng ; On Justice ib Society , London , Helnemam , 1995 , p:(6)

(٤٨) طلعت مصطفي السروجي : **العولمة والسلام الاجتماعي "رؤية تحليلية في إطار سياسات الرعاية الاجتماعية"** ، المؤتمر العلمي الخامس عشر و كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ، ٢٠-٢١ مارس ٢٠٠٢ ، ص ص :(١٦٧ – ١٦٨).

(٤٩) صلاح احمد هاشم : **مؤشرات تخطيطية في تحقيق العدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية الأهلية في الحضر** ، مرجع سبق ذكره ، ص: (١٢٥).

(50) Rita Noel T; Dictionary of social welfare, London, routldy , poul , 1982 , PP: (97- 98).

(٥١) احمد شفيق السكري : **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠، ص ص :(١٦٦- ١٦٧).

(٥٢) عبد العزيز عبد الله مختار:**التخطيط لتنمية المجتمع**،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣، ص: (٣٠٤).

(٥٣) احمد جمال ظاهر : **دراسات في الفلسفة السياسية** ، عمّان ، دار مكتبة الكندي للنشر ، ١٩٨٨، ص :(١٧١).

(٥٤) محمد شريف أحمد : **فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين** ، بغداد ، دار الرشيد للنشر،١٩٨٠، ص:(٧) .

(٥٥) أبو نصر الفارابي:**فصول منتزعة**، تحقيق فوزي متري نجار، بيروت، دار المشرق ، ١٩٧١ ، في عبد السلام بن عبد العالي : **الفلسفة السياسية عند الفارابي**، بيروت ، دار الطليعة ،١٩٧٩ ، ص:(٨٣) .

(٥٦) مجيد خلف طراد: **مرجع سبق ذكره** ،ص ص:(٣٠٥-٣٠٦).

(٥٧) محمد عابد الجابري : **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في الفكر الإسلامي** ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ،١٩٧١، ص ص :(٢٤٨- ٣١٨).

(58) John Rawls, **Théorie sur la justice**, Ed du Seuil ،Paris, 1993,p: (91).

(59) Lu Ann Aday,Charles.E ;**Evaluating the Medical Care System Effectiveness, Efficiency and Equity' Health Administration press**,Ann arbor .Marching ,1993,pp: (41- 42).